صحيفة القدس
الخميس
٢٠٢٦/١/٨
ص ٤

"شمس" يرصد جرائم القتل والإعدام التي نفذها جيش الاحتلال في الضفة والسجون

رام الله- غسان الكتوت- الرواد للصحافة والاعلام- أصدر مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، أمس تقريره السنوي لعام ٢٠٢٥، كاشفاً عن منظومة متكاملة من الجرائم والانتهاكات الخطيرة التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها جرائم القتل العمد التي ترقى إلى مصادرة منهجية للحق الأسمى في الحياة.

ويوثق التقرير أن هذه الممارسات لم تكن حوادث معزولة، بل سياسة قائمة بذاتها، تنتهك بصورة فاضحة ومستمرة أحكام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ونقوض جوهر المنظومة القانونية والأخلاقية الدولية التي تفرض حماية المدنيين وصون كرامتهم، وفي صلبها الحق غير القابل للتصرف في الحياة.

وتناول المركز في تقريره السنوي الخاص بالشهداء لعام ٢٠٢٥ الشهداء الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، وشهداء أراضي عام ٤٨، وشهداء قطاع غزة من الحركة الأسيرة ممن يتعرضون للضرب والتنكيل والتعذيب والإهمال الطبي في سجون الاحتلال، وشهداء قطاع غزة ممن استشهدوا خلال تواجدهم في الضفة الغربية، أما باقي شهداء قطاع غزة الذين استشهدوا على أرض قطاع غزة فلم يتم إدراجهم في التقرير السنوي للمركز، وذلك لعدم تمكن المركز من الحصول على الأسماء والبيانات الخاصة بالشهداء، وذلك بسبب عمليات الإبادة الجماعية وحالة النزوح وعدم توفر البيانات الكاملة للشهداء.

وقال "شمس" إن هذا التقرير يأتي في إطار الجهود المؤسساتية التي يبذلها المركز لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبوجه خاص تلك المتعلقة بالإعدامات الميدانية وحرمان الفلسطينيين من حقهم في الحياة.

ويتناول التقرير ممارسات القتل والإعدام التي ينفذها الاحتلال بشكل يومي، مستنداً في ذلك إلى جهود منهجية في الرصد والتوثيق يقوم بها طاقم المركز ضمن النطاق الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف توفير قاعدة بيانات موثوقة تسهم في تعزيز الوعي الحقوقي، ودعم جهود المناصرة والمساءلة على المستويين المحلي والدولي.

وبين التقرير أن العام ٢٠٢٥ شهد ارتفاعاً في عمليات القتل والإعدام من قبل الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني إذ بلغ عدد الشهداء ٢٧٤ شهيداً، بينهم ٢٦٥ ذكرا و٩ إناث، منهن ٤ سيدات فوق سن الـ ٤٠ عاما.

وكان العام ٢٠٢٥ من ضمن الأعوام الأكثر استهدافاً للأطفال إذ بلغ عدد الأطفال من الشهداء ٥٦ طفلاً شهيداً، من بينهم ٥٤ ذكرا، وأنثيين، وتراوحت عمليات القتل والإعدام حسب الجهة المنفذة للجريمة، فقد بلغ عدد الشهداء الذي قضوا من خلال الاستهداف المباشر من قبل جنود جيش الاحتلال في هذا العام ١٦٨ شهيدا، والذين ارتقوا من خلال الاستهداف من المستوطنين ١٨ شهيدا، ومن تم استهدافهم قبل شرطة الاحتلال ٧ شهداء، ومن تم استهدافهم بطائرات مسيرة ٤٤ شهيدا، ومن تم استهدافهم من قبل القوات الخاصة ١٢ شهيدا، ومن قبل مصلحة السجون ٢٥ شهيدا.

وحول الأداة المستعملة في عملية القتل بين التقرير أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم أدوات مختلفة في عمليات إعدام وقتل الفلسطينيين وتراوحت تلك الأدوات ما بين الأسلحة النارية والصواريخ الموجهة من الطائرات للسيرة وقنائف الإنبرجا والإهمال الطبي والضرب والتنكيل، الدهس، القنابل، الاختناق، السقوط عن علو، وأسباب غير معلنة داخل السجون، فقد استشهد ١٨٥ شهيدا من خلال الإصابة بالرصاص من الأسلحة النارية، و٤٤ شهيدا بقصف صاروخي، و١٧ شهيدا ضمن سياسة الإهمال الطبي، و١٠ شهداء من خلال الضرب والتنكيل، ومن خلال قنائف الإنبرجا ٧ شهداء، و٣ شهداء بالاختناق بقنابل الغاز السام، وا اختناقا أثناء حريق، و٢ سقوط عن علو خلال ملاحقة من قبل شرطة الاحتلال، و٢ دهس، وا من خلال تفجير قنبلة، وشهيدين بسبب غير معلن عنه داخل سجون الاحتلال.

وحول المناطق التي تركزت فيها عمليات القتل والإعدام، بين التقرير أن عمليات القتل والإعدام تلك تركزت في محافظات شمال الضفة الغربية، فقد بلغ عدد الشهداء في محافظة جنين ٨٦ شهيدا، ومحافظة نابلس ٤٧ شهيدا، ومحافظة طوباس ٣٠ شهيدا، وفي محافظة الخليل ٢٨ شهيدا، وفي محافظة رام الله والبيرة ٢٢ شهيدا، وطولكرم ١٧، وبيت لحم ١١، والقدس ١٠، وقلقيلية ٩، وسلفيت ٤، وأريحا والأغوار ١، أما في قطاع غزة فقد تم رصد الشهداء الذين استشهدوا في سجون الاحتلال ومن هم متواجدون في الضفة الغربية من أبناء قطاع غزة، وقد بلغ عددهم ٩ شهداء.

وحول شهداء الحركة الأسيرة، رصد مركز "شمس" في تقريره استشهاد ٢٥ أسيراً داخل السجون الإسرائيلية بسبب سياسات الإهمال الطبي أو الضرب والتنكيل، أو من خلال أسباب غير معلنة من قبل مصلحة السجون، وكان شهداء الحركة الأسيرة من مختلف محافظات الضفة الغربية، بالإضافة لشهداء قطاع غزة ممن أعلن عن هوياتهم، وتراوحت أعمارهم بين ١٧ عاما و٧٠ عاما، فمنهم الأطفال والشباب والشيوخ.

وأكد مركز "شمس" في تقريره على أن جرائم القتل والإعدام والإبادة التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان لا سيما لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٩٤٩/٨/١٢م الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في حالات الحرب والنزاعات المسلحة.

فقد أكدت المادة رقم ٣ في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية :الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر، ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن :الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، خاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، أخذ الرهائن، الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والإحاطة بالكرامة، وانتهاك للمادة رقم ١٥ من نفس الاتفاقية والتي تنص على حماية الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية ولا يقومون بأي عمل له طابع عسكري أثناء إقامتهم في مناطق النزاع، وانتهاك لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في ١٩٤٨/١٢/١٠ بالنص الصريح في المادة رقم ٣ الحق في الحياة لكل فرد وفي الأمان على شخصه، وانتهاك لما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في ١٩٦٦/١٢/١٦ فقد نصت المادة ٦ على أن الحق في الحياة هو حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد منه تعسفاً، وانتهاك للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩م.

وانطلاقًا من ذلك، وجه مركز "شمس" نداءً دولياً واسعاً إلى مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى جميع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، مطالبا إياها بالتحرك العاجل والفاعل لتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، واتخاذ تدابير ملموسة وملزمة تضع حداً لسياسة الإفلات من العقاب، ولجبر دولة الاحتلال، على الوقف الفوري لممارساتها العدوانية وإنهاء جرائمها وانتهاكاتها الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني، وضمان المساءلة والحماية الدولية للمدنيين.